

بأبويته وحد أمة

تعددت الظواهر التي خيمت على المشهد العراقي بعد سنة 2003. احتلال واقتال بيئي وطائفي وتنازع قومي وتهديد بالتقسيم وارهاب تفنن بالتمثل بعد التقهيل وتقسيم سكاني على أساس الطائفة والهوية والأسم في الكثير من الأحيان ، ووسط كل هذه التهديدات التي راحت مقدماتها تنذر بتقسيم شعب موحد وأرض ممتدة وتاريخ جامع برزت ظاهرة الرجل الموحد . يقيناً أن تاريخ المرجعية سلاله ممتدة لم تنقطع في يوم من الأيام ، والقارىء لتاريخ هذه السلاله يجده سلسلة من الاستهذافات بدأ من التصديق مرور بالإقامة الجبرية فالسجون والتصفيات الجسدية . فالمرجعية ما وجدت لتداهن السلطان أو تزييد الطغيان أو تعمق الاستبداد ، لكنها خلقت من أجل الدين والدنيا . جاهل بتاريخ المرجعية من ظن أنها خلقت لنقل وتعليم علوم الدين واستنباط واجتهاد الحكم الشرعي حسب ، لكنها وجدت أيضاً لتبصير الأمة وتوحيد الكلمة الحق ومقاومة الاستبداد ورد الطغيان ودفع الظلمات . ما يفسر المشترك في تاريخ المراجع ومالات العلاقة مع الحاكم . قبل عام الاحتلال كان السيد السيستاني مرجع شيعية وعلامة يقطن النجف القديمة بيسر الأمة ، يفتي المقلد ، يجلس لدرس الدين ، يراقب شأن الأمة الذي أضحي لا يسر الا العدو ، عيون المخبرين تراقبه واجهزة الأمن تتبع حركاته وسكناته ، من يلتقيه يراقب ومن يرافقه محكوم بالمصير المشترك . من عرفه قريباً لا نقلاً ، عايش أبويته وزمده وحكمته ووسطيته وإعداله وإيمانه بالرعية ، لكن تكاملية الظاهرة كانت حبيسة النجف والاتلاع والمقلدين ، بلحاظ الحصار والتقييد والتصنيف ورقابة الأجهزة القمعية . فضلاً عن تقسيم المجتمع وهماً الى حاكم ومحكوم ، اسباب وعيبد ، شرقية وغربية . والواقع لم يكن لهذا التقسيم وجود الا في تصورات ما أوهمته الأجهزة القمعية والحاشية النفعية أن الشعب صفان أما مالي مشايخ ، أو مناصب معارض . وقدر للشعب الذي عاش الحروب والاستهذافات والتكبات بفعل سياسات نظم عسكرية انقلابية حكمت مقدراته على مدى نصف قرن من الزمان ، أن يقع اسير الاحتلال الذي ما جاء ليحتل حسب ، لكنه قدم لتقسيم شعب وتفتيت أرض وتجهيل اجيال والإساءة لتاريخ ، فدنس الأرض واستهدف المقدسات وحل الأجهزة الساهرة على أمن دولة وشعب واجتث طبقة آساء جلتها لكنها تبقى من الشعب ، ونهب الثروات ويبدد الأموال وسرق الأثأر والتراث ، وكل ذلك بغاية طمس هوية وقتل كبير وأسر شعب ووطن . وفي وسط هذه التحديات يتصدى الكبير الذي شات الإرادة الإلهية أن توجد في الزمان والمكان ، فكان المنصدي الأول للاحتلال الذي ما أزعج مقامه وما أرقه حكمه ولا وند فنتته مخطط ملثماً اتعبه المرجع الأب الحكيم ، فلم يترك المحتل وسيلة ولا أداة ولا محاولة ليلتقيه ويجالسها الا واتبعها وكان الرد التقليدي رفض مجالسة من دنس أرض العراق ، واجهد المحتل نفسه برسم مخطط تقسيم البلاد الى دويلات طائفية وقومية ، ولم يسقط هذا المخطط التخزيني الا بحكمة الكبير الموحد ، وراح المخطط الطائفي يحمص الأرواح ويقتل الأتفس التي حرم الله الا بالحق ، فكانت الصرخة التي راحت خالدة ، وأقلام المرغضين تهاجم والسنتم تتطاول وفضائياتهم تستهدف ، ولا رد سوى الدعوة بالهداية والعودة لصف الوطن ، وبعثته وبعوثاته الصادقة أعاد من هاجم وآثمه ولغف وكفح وتأمراً الى صفوف الوطن . وثابتت المواقف صدقية الأبوية ووسطية الطرح وعمق الحكمة والاصطفاف في صف الظالمين أينما حل ووقف . وقد يبدو للمتابعين مخمراً لشأن المرجعية الدينية العليا أن دعم المتظاهرين ومساندة المحتجين ورفض المرغضين والمطالبة بإبعاد الفاسدين ودعوة الأجهزة الأمنية لمناصرة الظالمين هي الأولى ، فبدأ عليه الانبهار وأضحأ فراح يقيم ويشي ويتعز سريراً . والواقع أن المرجعية الدينية العليا اصطلقت ما خلقت وانطلقت الى جانب الحكم لعمليها اليقيني أن حاكم قد يستبد لكن شعب بأكمله محال استبداده ، وما خرج شعب على حاكم ليقبل ويسجن وينفي بطراً . لكن الشعب يخرج لمقاومة الطغيان ورد العدوان ورفض الذلة والخذلان ، لقد وقف المرجع الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني الى جانب الشعب من تصدى لشأن المرجعي فقارع الظالم الراحل ورفض سياساته علناً لا سراً حتى فرضت عليه الإقامة الجبرية وأضحى لزيم الدار الصغير في الرزاق الضيق في المدينة القديمة ، وبعد رحيل من استبد وطغى راح المرجع مصطفاً مع الظالم فكانت كلماته تصدح نصرة لمن ظلم حقه ، وقيدت حريته وطالت ظلامته ، فأرصى القادم خيراً بالثعب وطالبه بتعويض ما فات والوقوف الى جانب الشعب الذي ما نصره حاكم الا وطال أمده بالسلطة واستقر حكمه واستبث شانه ، وما ظلمه جبار الا واهتز عرشه وزال ملكه وكثرة ظلاماته ، ومن أجل تحقيق الغاية وإنجاز المهمة وتعويض ما فات ، راح المرجع الأعلى فاتحاً أبواب بيته المتواضع جسماً وعمراً للناسه كي يسمع كلماته من به صمم ، وهو يعلم علم اليقين صم الأذان وعمي البصيرة وأكثت القلوب ، لكنه كان يذكر عنى أن تنفع الذكرى ، فكان الرد مزيد من الصند والطغيان وتمادي في هدر المال العام ، والحصيلة فقر وبطالة وسوء خدمات ، والمرجعية تدعو وتطالب وتذكر وتحذر ، فما خلث خطبة من خطبها من الدعوة لنصرة الشعب وتقوية الأجهزة الأمنية ومقارعة الفساد وملاحقة الفاسدين حتى اطلقتها صرخة مدوية لقد بع صوتنا وهي التي لا تمل ولا تكل ولا تياس . حتى شهد العالم والإقليم ، القاضي والداني ، المنع والمناصب ووقفها الصامية مع انطلاق احتجاجات تشرين الشعبية الأقوى بعد رحيل المستبد . فكان لسنوتها المدى الأثر الأكبر والتأثير الأقوى في استمرار الحراك الشعبي المطالب بتصحيح ما انحرف وتقوم ما اعوج والانتصاف ممن سرق وافسد واهدر المال العام وتسبب بالفقر . فأسقط الحامي بوقتفه هذه رهان من اعتقد بهامشية الاحتجاجات وفوضيه الخروج وعبثية المطالب وغيابن الحال وغياب الاستراتيجيات ، بل الاحتجاجات قائمة والنصرة مستمرة وتحقيق المطالب أضحت ادنى من قاب قوسين ، سالت الدماء وقدمت القرابين وعلقت الأرواح لكن التصحيح قائم لا محال وإن ظن البعض ضلالة أن التصحيح لن يرى النور وإن حرص الشعب ونصرت المرجعية ، فتاريخ التصحيح شاهد على بقاء الشعب وزوال المستبد ، ولكل تصحيح عالمي من القربان ، فلا ظلم يدوم وفي العراق شعب ينبض بالغيرة والحياة ، ولا استبداد ممتد وفيها مرجع أعلى ناصر ومدافع واثق ، فالبقاء للشعب والزوال لاعادته.

وبذلك فإن الافلاس الذي شخصه يكمن اصلا في وسائل الوظيفة السياسية المستخدمة إذ يقول المؤلف (للاسف أن مدعي الاسلام في تجريرتيه العراق ومصر الذين تصدروا قيادة الدولتين ضربوا اسوأ الافئلة في التجاوز على القواعد القرآنية ونواميس التجارب السياسية التي عمدت لرجاء كثيرة من المحورة لأسبما في التجاوز على المال العام وانتشار الفساد المالي في معظم مفاصل الدولة في التجريتين وفي ذلك اكبر الأدلة على اختفاء تطبيقات العدل)

وبشأن المساواة تشير مادة الكتاب الى الإساءة لها في الكم الهائل من مفاصل الطبقة السياسية، اي تلك الفاجعة المضمحلة بروايات الرئاسات والنواب والوزراء وكلائهم والمدبرين العامين والمحافظين ومجالس المحافظات والرتب العسكرية العالية.

ويتوقف السعدون عند موضوعه الاخاء ، هذا الاقوف الإنساني الإسلامي الخلاق الذي لايجوز التفريط به تحت اي طائل ، ولاي سبب كان لأنه يتعلق بالضمحسون الإسلامي الواضح ان الإنسان خليفة الله على الأرض ، وعليه ان يحكم بما يحفظ الكرامة الإنسانية ، وكيف ان هاتين السلطتين اسامتتا الى المضمحسون الإيماني والروحي بإزاحة مساواين الأضواء الإنسانية من خلال تكريس المذهبية المغلقة والتجاوز على حقوق المواظين غير المسلمين والتورط في اجتهادات لايتكفن باي حال من الأحوال اعتماها لانها تحاول الشطب على الهويات وجر المجتمعين العراقي والمصري الى مفازل من المغالمة غير المشروعة بإدعاء الحضوة لهذه السلطنة واستخدام تفويض ادارة الدولة بعيدا عن قيم المضمحضان والتشارك ، بل وبعيدا عن الاثرة الحسننة عموما التي هي صمام اخلاقي اسلامي مشرف اصلا .

والخاصة الموقفة للكتاب ، انه تضمن مقاضة تحليلية للاسلام السياسي في البلدين، العراق ومصر ، من المحتوى التاريخي والواقع الميداني ونزعة استحكار المستقبل والتطويع بالواقعية وفرض اجندة ملغومة باستفسيات الاستحواذ والهيمنة والتخريف المتعمد للمفهوم الأمني الوطني الاحترافي .

وكذلك المقدس والمدنس،كم تطرق السعدون الى السياسة الأمريكية والاسلام السياسي من حالتي التسامح والاحتماد واحتمالية التناقض ايضاً . كما قدم عرضاً لرؤية مضافسة جاءت تحت مسمى (القيم الإنسانية والمدنية المقبولة) التي من شأنها ان (تحفظ لجمع الحركات السياسية وفي المقدمة منها الحركات الإسلامية حقيقها المدني والسياسي وهذا ما وعاه بعض المتورطين في هذا التيار). ختاماً ، من الايضاف القول ان الهموم المتكاثرة للناس عن الاسلام السياسي لا بد ان تجد بعض ضالتها المعرفية في هذا الكتاب .

قضية فلسطين بين عهدين

بورقية: (خذ وطالب) ترامب: (لا تاخذ ولا تطالب)

واهم، فهو الصدق في القول، والإخلاص في العمل، ودخول البيوت من أبوابها. وإذا اتضح ان قوائنا، لا قبل لها بمحق العدو ورميه في البحر، فعلينا ألا



الأحيان، من تسيطر عليهم العواطف، لأن العاطفة تأتي إلا أن تسير في خط مستقيم. نص مشروع بورقية رحم الله بورقية كانت خطته رغم رفضها فلسطينا وعربيا لكنها ارحم بكثير مما الت اليه اوسعنا العربية بعد 55 عاما ونحن نسمع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باعلان صفقة القرن التي وضعت حلولاً للقضاء على الحلم الفلسطيني وتشريد الشعب الفلسطيني.

يخص مشروع بورقية الفلستينيين الذي قدمه للفلسطينيين والدول العربية على اساس قرار التقسيم الصادر في تشرين الثاني نوفمبر 1947 لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي. أولا، تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية. ثانياً: يعود اللاجئين الفلسطينيين إلى دولتهم الجديدة. ثالثاً: تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل لتخذي حالة الحرب بينهما. بعد عامين من مشروع بورقية قامت حرب حزيران التي كانت نكسة لشعبنا 1967 وظهرت بعد ذلك عدة مشروعات عربية لحل قبل انه عادل لكننا كلها فشلت رغم التنازلات العربية امام التأييد الأمريكي لإسرائيل. كان مشروع بورقية للفلسطينيين (خذ وطالب) في حين يقضي مشروع ترامب صفقة القرن (لا تاخذ ولا تطالب)!!.

الفلسطينيين وعلنت الدول التي كان ينوي زيارتها في جولة واسعة رفضها استقباله وهكذا الغيت زيارته للعراق وخسرت لقاء صحفيا مع زعيم عربي بارز في

ذلك الزمن. **مرحلة بعد مرحلة، مستعنين بالحبيلة والجهد** واذكر للتاريخ خطاب بورقية في اريحا الذي تضمن رايه في التعامل مع الأزمات السياسية في الشرق الأوسط، فقد قال ان «العدو، ومعرفته إسكانياتنا الحقيقية، وتقدير إمكاناتنا الخمن، وضبطها باكثر ما يمكن الموضوعية والنخري والتثبت، حتى لا نرتفي في مغامرة أخرى، تصيبنا بنكبة ثانية، وتعود بنا اشواطاً بعيدة إلى الوراء. هذا ما يجب ان نفكر فيه ونقرأ له حساباً».

قال بورقية: (أما ما هو اصعب من ذلك، فقد تجاوز إطار الغلبة، والارتفاع إلى نطاق الخسايو بعدم غلبة احدنا للآخر. مشروع من كلمتين (خذ وطالب) فهو الذي خاض معركة شهيرة ضد رايكالية صالح بن يوسف، فباعاً عن استقلال يحصل تدريجياً ويحسب التونسيين الامم التي عانهاها الجزائريون، من دون ان يفود إلى قطعية من المتروبول الاستعاري. وعلى عكس معاصريه العرب، كانت سياسة بورقية تاخذ في الاعتبار توازن القوى والصلة بين القدرات والشعرات المطروحة. شارث نائرة العرب وخاصة

عبر الرئيس بورقية مع الرئيس بورقية في يوم وصوله بغداد لكن الذي حدث ان الرياح جرت نماً لا تشتهي السفن فقد الغت الزيارة او الاصح ان العراق وعددا من الدول العربية كان ينوي زيارتها الغت زيارته بسبب تصريحات اعلنها في تلك الايام يؤمن ببعدا مرحلي وفق سياسة (لا غالب ولا مغلوب) التي تعني عنده تجاوز إطار الغلبة، والارتفاع إلى نطاق الخسايو بعدم غلبة احدنا للآخر.



اجري لقاء صحفيا مع الرئيس بورقية في يوم وصوله بغداد لكن الذي حدث ان الرياح جرت نماً لا تشتهي السفن فقد الغت الزيارة او الاصح ان العراق وعددا من الدول العربية كان ينوي زيارتها الغت زيارته بسبب تصريحات اعلنها في تلك الايام يؤمن ببعدا مرحلي وفق سياسة (لا غالب ولا مغلوب) التي تعني عنده تجاوز إطار الغلبة، والارتفاع إلى نطاق الخسايو بعدم غلبة احدنا للآخر.



كتاب (الحصاد المر لسلطة الاسلام السياسي - العراق ومصر إنموذجا) الهدر في الخطاب وعطب الإدارة

القريبة ان لم تكن المتابعة للصبية. من الاكاديميين الذين تناولوا هذا الموضوع بحصافة علمية. الدكتورحميد حمد السعدون في مؤلفه (الحصاد المر لسلطةالاسلام السياسي، العراق ومصر انموذجا) ان يلاط على الكتاب مائدته المكثفة ضمن عناوين وعى التاريخ ، الدولة وتداعيات السلطة الدينية السياسية،السلطة المغانم والفساد، الجش والتخريف المتعمد ،المقدس والمدنس ، تشظية المجتمع ، .

لقد مهد المؤلف لكتابه مستحينا برسالة الامام علي بن ابي طالب التي عامله في مصر مالك بن الاشتر التي هي بحق لآحة سياسية ترقى الى مستوى النص الدستوري المميز لتطبيقات حكم يضع على رأس اسبقياته حقوق الرعية وعدم التفريط بها تحت اي طائل ، (يامالك اعلم ان الناس صنفان،اما اخ لك في الدين ، او نظيرك لك في الخلق فأحرص على الععدل

بينهما ،ولا تأخذ في الحق لومة لائم) لقد وقع الدكتور السعدون في المحذور العلمي وتنصل عن الترفيع الاكاديمي بقوله (نحن لسنا في موقع الخندق المقابل للاسلام لأن هذا من الكيائن والعياد بالله منها بل انا وملايين معي تربوا وشرائعه..... ان هذا الكتاب ينقد تجارب ادعت الوصل (به) وكان هناك من يحاسبه على ذلك متناسخا انه بطرح وجهة نظر حسب

على اي حال لخص الدكتور السعدون ثلاثة تورطات معرفية يحاول الاسلام السياسي تمريرها ، التورط الاول في توظيف الاسلام للاهداف الدينية من دون ان يأخذ بالحساب الروحي الذي هو الاساس ، التورط الثاني ، استخدام الاسلام السياسي لغة المحامكات التقليدية وسيلة للتعامل السائد والعناش الميداني على ذلك ،وبمعنى مضاف اصيب بالعوار الذي تولدت به الاحزاب العلمانية في اغلبها ، وتوصيفا لهذا التشخيص يقول المؤلف (ان جريبي العراق ومصر الاسلامية في السلطة كانت تنهرب من اجاز وتيسير القدرات التي يحتاجها المجتمع والناس بسبب فهمهما الضيق للمجتمع المدني الحديث ولترجيستهما العالمية وفي ذلك هروب متعمد ادى الى ضعف مفاصل الدولة وتفككها ، والغريب انه حتى الملحدين ياخذون من الدين مفاهيمه الاخلاقية والانسانية

ويستخدمونها دون ان يشك ذلك خروجا عن الدين الذي يؤمنون به الا ان ما حصل في تجريرتي العراق ومصر يفيد العكس مظهرين في ذلك عدم

العولة التي بسطت سيطرتها بققافات ناعمة لكنها ذات خشونة وصلت الى حد عرف النجوم حيث يعالج الارق بالإرمان على شاشات الهواتف الذكية. هكذا وعلى حد متابعتي لم اجد بين المحللين الذين تناولوا الاسلام السياسي برؤية منصفة للحقيقة الا من عد قليل اعتمدا التصنيف القائم على المعايينة الميدانية والمتابعة النفعية والناسيس وللمائة خاصة بها اذا كانت المعنية بشق طريقها بسرعة

تقتضيهامتغيرات الاحداث في محيطها العام، واذا كان هناك من ينافسها في هذا المحيط بالنسخة نفسها فإن توجيهها يأخذ صفة تنوع العروض في اطار محاولات الاستحواذ على مساحة معينة من النسيج الاجتماعي خاصة اذا كانت في خلافنا مع مكونات سياسية اسلامية تزاخمتها على تصد المشهد ثم ان اغلب الاحزاب السياسية يحكمها الكثير من التجاذبات بين النزعة الريكالية والنزعة الوسطية في مناوبات يقتضيها حس التهديد والامل في البقاء والانتشار اما المحللين الذين ينطلقون من رؤية انحصارية لهذا التيار فلا يمكن الاعتقاد بما يطرحونه لانهم يحاولون بنشئ انواع الخطبة على عيوب تلك المكونات والسعي الى تحميلها بمساحيق ارضائية تقوم على تسويق ملامح مقبولة ، وبذلك تكون قد صرحت على الاضطرار بمسؤولية الدفاع عن تلك المكونات السياسية تحت عنوان بات شماعة لها (الاسلام هو الحل).

لقد ازدهمت بعض الساحات العربية وخاصة الساحات العراقية والمصرية والتونسية والجزائرية والمغربية بهذا النوع من التخلفيمات السياسية، ثم جاءت النسخة الاخر تطرقا بما يعرف ب (الدولة الاسلامية) التي تعد وليدة للتخلفيم القاعده. ان مثل هؤلاء الكتاب والمحللين يعطون لأنفسهم حق التفويض



حميد حمد السعدون

قدترتهم على مواجهة الحقيقة،في حين ان كل يملكها قادرعلى ايجاد مخرج لكل حالة . ويذهب الدكتور السعدون الى (ان جاء به وعاظ السلاطين من اشكال تدين كان اكثر مما جاء به الدين بحيث عطلوا قواه الفاعلة الايجابية وفرغوا كثيرا من محتواه لمصالحهم الخاصة والاشغال والتشاوي المتعددة ،فالدن ايمان وسلوك واخلاق وكل ما عداها مرتبط بالانسان وفعاله وعلاقته بربه

ان (الناظر اليوم لما يحصل من اجتهادات وفشاوي واشكال تعديدية يهاله ويخيفه ما يحصل لانها لا تتوافق حتى وعقل الانسان الفطري، يمحقتوا ويفعلوا ما لا يقول به حتى ولو من باب العناد بسبب ضحالة ورداعة ما يقدمه ممن يحسبون انفسهم على الدين وكانهم حراسه الحقيقيون .

لقد لجأ المؤلف في تشخيصه الى القاعدة الذهبية في الكشف عن العوار الذي (تميزت) به سلطة الاسلام السياسي في البلدين، من خلال اجراء مقارنة حديثة (من الاحداث) في ملاحقة ما ارتكبته هاتان السلطتان من اخطاء ، بل وحماقات وكيف انهما اهدرا المزيد من الوقت في خطاب ايدولوجي ديموغوجي ليسط سيطرتهما السياسية على اساس انهما يملكان التفويض المطلق مع ان (الكلمات الكبيرة لا يمكن ان تكون اعمالا كبيرة باستمرار) هذا التوضيح لزعيم الهذ الراحل نهرى ، الخلاصة من ذلك ان الدكتور السعدون نجح في المقارنة على اساس النتائج بين فرضية بناء الدولة على اساس المعايير النخبيلة الخاصة بالاسلام العدل، والاخاء، والمساواة ، وكيف اطاحت سلطنة الاسلام السياسي بهذه المعايير الاصيلة ،

الغربية ان لم تكن المتابعة للصبية. من الاكاديميين الذين تناولوا هذا الموضوع بحصافة علمية. الدكتورحميد حمد السعدون في مؤلفه (الحصاد المر لسلطةالاسلام السياسي، العراق ومصر انموذجا) ان يلاط على الكتاب مائدته المكثفة ضمن عناوين وعى التاريخ ، الدولة وتداعيات السلطة الدينية السياسية،السلطة المغانم والفساد، الجش والتخريف المتعمد ،المقدس والمدنس ، تشظية المجتمع ، .

لقد مهد المؤلف لكتابه مستحينا برسالة الامام علي بن ابي طالب التي عامله في مصر مالك بن الاشتر التي هي بحق لآحة سياسية ترقى الى مستوى النص الدستوري المميز لتطبيقات حكم يضع على رأس اسبقياته حقوق الرعية وعدم التفريط بها تحت اي طائل ، (يامالك اعلم ان الناس صنفان،اما اخ لك في الدين ، او نظيرك لك في الخلق فأحرص على الععدل

بينهما ،ولا تأخذ في الحق لومة لائم) لقد وقع الدكتور السعدون في المحذور العلمي وتنصل عن الترفيع الاكاديمي بقوله (نحن لسنا في موقع الخندق المقابل للاسلام لأن هذا من الكيائن والعياد بالله منها بل انا وملايين معي تربوا وشرائعه..... ان هذا الكتاب ينقد تجارب ادعت الوصل (به) وكان هناك من يحاسبه على ذلك متناسخا انه بطرح وجهة نظر حسب

على اي حال لخص الدكتور السعدون ثلاثة تورطات معرفية يحاول الاسلام السياسي تمريرها ، التورط الاول في توظيف الاسلام للاهداف الدينية من دون ان يأخذ بالحساب الروحي الذي هو الاساس ، التورط الثاني ، استخدام الاسلام السياسي لغة المحامكات التقليدية وسيلة للتعامل السائد والعناش الميداني على ذلك ،وبمعنى مضاف اصيب بالعوار الذي تولدت به الاحزاب العلمانية في اغلبها ، وتوصيفا لهذا التشخيص يقول المؤلف (ان جريبي العراق ومصر الاسلامية في السلطة كانت تنهرب من اجاز وتيسير القدرات التي يحتاجها المجتمع والناس بسبب فهمهما الضيق للمجتمع المدني الحديث ولترجيستهما العالمية وفي ذلك هروب متعمد ادى الى ضعف مفاصل الدولة وتفككها ، والغريب انه حتى الملحدين ياخذون من الدين مفاهيمه الاخلاقية والانسانية

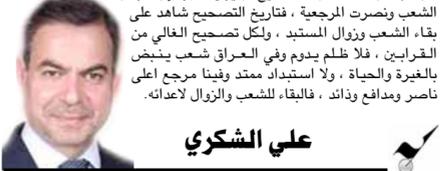
ويستخدمونها دون ان يشك ذلك خروجا عن الدين الذي يؤمنون به الا ان ما حصل في تجريرتي العراق ومصر يفيد العكس مظهرين في ذلك عدم

العولة التي بسطت سيطرتها بققافات ناعمة لكنها ذات خشونة وصلت الى حد عرف النجوم حيث يعالج الارق بالإرمان على شاشات الهواتف الذكية. هكذا وعلى حد متابعتي لم اجد بين المحللين الذين تناولوا الاسلام السياسي برؤية منصفة للحقيقة الا من عد قليل اعتمدا التصنيف القائم على المعايينة الميدانية والمتابعة النفعية والناسيس وللمائة خاصة بها اذا كانت المعنية بشق طريقها بسرعة

تقتضيهامتغيرات الاحداث في محيطها العام، واذا كان هناك من ينافسها في هذا المحيط بالنسخة نفسها فإن توجيهها يأخذ صفة تنوع العروض في اطار محاولات الاستحواذ على مساحة معينة من النسيج الاجتماعي خاصة اذا كانت في خلافنا مع مكونات سياسية اسلامية تزاخمتها على تصد المشهد ثم ان اغلب الاحزاب السياسية يحكمها الكثير من التجاذبات بين النزعة الريكالية والنزعة الوسطية في مناوبات يقتضيها حس التهديد والامل في البقاء والانتشار اما المحللين الذين ينطلقون من رؤية انحصارية لهذا التيار فلا يمكن الاعتقاد بما يطرحونه لانهم يحاولون بنشئ انواع الخطبة على عيوب تلك المكونات والسعي الى تحميلها بمساحيق ارضائية تقوم على تسويق ملامح مقبولة ، وبذلك تكون قد صرحت على الاضطرار بمسؤولية الدفاع عن تلك المكونات السياسية تحت عنوان بات شماعة لها (الاسلام هو الحل).

لقد ازدهمت بعض الساحات العربية وخاصة الساحات العراقية والمصرية والتونسية والجزائرية والمغربية بهذا النوع من التخلفيمات السياسية، ثم جاءت النسخة الاخر تطرقا بما يعرف ب (الدولة الاسلامية) التي تعد وليدة للتخلفيم القاعده. ان مثل هؤلاء الكتاب والمحللين يعطون لأنفسهم حق التفويض

صدارات



علي الشكري

آداب المائدة السياسية

القوى السياسية الحاكمة في العراق لن تخسر كل شيء، حتى في حال اجراء اصلاحات واسعة، هي قوى ثرية مالي ولديها اذرع وعيون في كل مفاصل الدولة وتكتم بجزء كبير من الاقتصاد وفي اهم مؤسساته، معظم او جميع القوى الدولية والاقليمية تدعمها ولا تريد زوالها، وبالتالي فإن اصلاحات الواسعة الحقيقية المدروسة وغير التهرجية والعمانية لن تضر كثيرا بهذه القوى انما ستحد من انفلاتها ويهينتها وربما كل ما سيسهل في اقصى درجات اصلاح السياسي الممكن هو ان تتحول هذه القوى الى احزاب طيبيية مثل الاحزاب في كل الدول التي يحكمها القاتون، في المقابل فإن نعمت الاحزاب الحاكمة ورفضها للاصلاح الحقيقي يعني الانزلاق الى الفوضى والضعف الذي يهدد لنشئ انواع التدخلات والاستهذافات الخارجية بطريقة قد تضع النظام برمته على حافة الانهيار ما يمنح القوى السياسية الحاكمة من اقدام على اصلاحات هو جسديها المدوي وعدم قدرتها على استيعاب المتغيرات الشعبية وقوة الاحتجاج التي نتجت عن الجش السلطوي نفسه بعدما بلغ الفشل والفساد حدودا لا تطاق تمتع الدولة من تقديم اي خدمة او ضمانات للمواطنين،القوى السياسية مثلا وسبب جسديها تعجز عن رؤية مهمة رئيس الوزراء المطلوب كعامل لسؤولية مرحلة انتقالية قصيرة وهي تظن ان زرع رئيس وزراء موال لها قد يمكنها خلال الاشهر اللاحقة من سنف الانتخبات النيابية المبكرة، لانها لاتريد خسارة حصصها الحالية في السلطة وهي تشك في قدرتها على اعتمام نفس الحصص في الانتخابات المبكرة، بل انها لاتريد تحميل نفسها عبء مصاريف حملات انتخابية مبكرة والدخول في مفاوضات تقاسم صعبة بينما هي لم تكمل بعد التحالي الذي بداته بعد انتخابات 2018 ومازال الزعماء في الطرف العصب التي تتورد قيادات القوى السياسية، منذ سنوات، تصريحات تؤكد مايقوله المواطنون المحتجون بل ونسرب هذه القيادات تفاصيل مفجعة عن حالات الفساد والفشل والتخبط التي تهيمن على الفساد الاداري، وقال اكثر من زعيم انه وزملاؤه لايسلمون لإدارة البلاد ولن يحققوا شيئا للمواطنين ولا اصلاح إلا بوجهه بلعظيم البعض، فالخاسر في الانتخابات، المفروض شعبيا، يحصل على منصب وزير او مستشار في إحدى الرئاسات ليواصل جوده في السلطة ومشاركتة في الفساد والفشل وممارسة تأثيره السيء على صنع القرارات كلما سحت له الفرصة في ضرب فاحش لايسط اعرفان ومفاهيم الديمقراطية وحاكمية الشعب واحترام قراراته، ثم تتسالم نفس الزعمات عن مبررات الغضب الجامع !!: القوى السياسية تريد تجاهل الاشكالات الضخمة في الانتخابات الماضية ابتداء من تشريع قانون الانتخابات وتشكيل مفوضيتها بما أدى الى اضعاف المشاركة الشعبية فيها وما تبع ذلك من تلاعب وحقق واتهامات بالتزوير، وهذا كله بسبب الجش المدوي ليطون سياسية لاتعرف الشيع ولا تعرف حتى آداب المائدة السياسية التي توازن بين مصالح الحكم والمحكومين بما يحفظ وجود الدولة واستقرارها والا فإن الاختناق مصير الحكام الذين يجهلون هذه الآداب.



ساطع راجي